العوائد النفطية وأثرها على الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٥)

المدرس المساعد هيام خزعل ناشور
مركز دراسات البصرة والخليج العربي / قسم الدراسات الاقتصادية / جامعة البصرة

الملخص

تعد العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي من أهم الموارد الاقتصادية وهي تسهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي . إذ تعتمد الإيرادات العامة في هذه الدول على درجة كبير على العوائد النفطية وبدرجة أقل على مصادر تمويلية أخرى ، كالضرائب وايرادات الاستثمارات الخارجية . وحيث ان هذه العوائد تخضع الى تقلبات عدة نتيجة تأثرها بمجموعة من العوامل أهمها (أسعار النفط الاسمية ، وأسعار النفط الحقيقية ، والوضع السياسي ، والاحتياطيات النفطية ، والطاقة الإنتاجية ، وحاجة السوق العالمية) .

إن هذه العوائد هي التي تمول النفقات العامة في هذه الدول وتعد النفقات العسكرية جزءاً من النفقات العامة في أية دولة وهي تختلف من حيث الحجم والأهمية من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر ، ويتم اعتماد هذه النفقات في ميزانية الدولة في إطار الحفاظ على أمن الدولة والدفاع عنها عند تعرضها للعدوان أو أي تهديد خارجي محتمل حيث أن هنالك نسبة من الإنفاق العسكري تتحدد وفقاً لطبيعة الظروف التي تمر بها الدولة . من هنا أصبحت العوائد النفطية تمارس تأثيراً كبيراً في تحديد حجم الإنفاق العسكري في أية دولة .

من هنا جاءت أهمية البحث كونه يسلط الضوء على العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق العسكري . إن العوائد النفطية هي المصدر الرئيس لتمويل النفقات العامة وان اعتماد الإنفاق العام على العوائد النفطية يجعل اقتصادات هذه الدول في وضع حرج في فترات تذبذب وعدم استقرار تلك العوائد وهذا ما ينعكس تأثيره على الانفاق العسكري الذي هو جزء من النفقات العامة .

The Relationship Between Oil Revenues and Military Spending in the GCC Countries for the Period 2010-2015

Asst.Lecturer .Huiym Khazaal Nashur

Basra & Arab Gulf Studies Center

Centre for Basrah and Arab Gulf Studies

Abstract

Oil revenues in the GCC countries one of the most important economic resources . It contribute significantly to the composition of GDP. Public revenue, depends in these countries to a large extent on oil revenues and less on other funding sources such as taxes revenues , and foreign investments . Since these revenues subject to several fluctuations as a result of their impact with a number of factors the most important:oil prices, real oil prices, the political situation, oil reserves, production capacity, and the global market need. These revenues finance the public expenditure in these countries. Military expenditures are part of the public expenditure in any country They differ in terms of size and importance of one state to another ,from time to time. These expenditures be approved in the state budget within the framework of maintaining and defending the security of the state when exposed to aggression or any potential external threat. Whereas a proportion of military spending is determined according to the nature of the circumstances which the state passes through. Hence oil revenues exert great impact in determining the size of military spending in oil states. The importance of research came as it spotlights the relationship between oil revenues and military spending. Oil revenues are the main source of financing the public expenditure. The public spending dependence on oil revenues make the economies of these countries in a critical situation in periods of volatility and instability of those revenue , thus this is reflected in its impact on military spending which is part of general expenses.

مقدمة :

تتسم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بخصائص اقتصادية مميزة كثيرة أهمها إنها اقتصادات أحادية المورد تعتمد اعتماداً كبيراً على إنتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط . إذ تعتمد إيرادات هذه الدول إلى حد كبير على العوائد النفطية وبدرجة أقل على مصادر تمويلية أخرى ، كالضرائب وإيرادات الاستثمارات الخارجية ، إذ إن هذه الإيرادات هي التي تمول النفقات العامة في هذه الدول فزيادة العوائد النفطية ينجم عنها زيادة في العملات الأجنبية الداخلة إلى هذه الدول وهذه الزيادة ستحقق زيادة في الودائع الحكومية مما يؤدي إلى زيادة مركز الحكومة النقدية الأمر الذي يتمخض عنه زيادة في الإنفاق الحكومي. إن النفقات العسكرية جزء من النفقات العامة في أية دولة وهي تختلف من حيث الحجم والأهمية من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر ويتم اعتماد هذه النفقات عادة في ميزانية الدولة في إطار الحفاظ على أمن الدولة والدفاع عنها عندما تتعرض للعدوان أو إلى تهديد خارجي محتمل من الأعداء حيث أن هناك نسبة من الإنفاق العسكري تتحدد وفقاً لطبيعة الظروف التي تمر بها الدولة .

من هنا أصبحت العوائد النفطية تمارس تأثيراً واضحاً في تحديد مستوى وحجم الإنفاق العسكري في أية دولة . لهذا جاء هدف البحث بالتعرف على طبيعة العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات .

هدف البحث:

" يهدف البحث الى التعرف على طبيعة العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق العسكري وتحليلها في دول مجلس التعاون الخليجي" .

فرضية البحث:

" ينطلق البحث من فرضية مفادها إن العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي تلعب دوراً مؤثراً في الإنفاق العسكري ".

أهمية البحث

" تأتي أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق العسكري . إذ إن العوائد النفطية هي المصدر الرئيس لتمويل الإنفاق العام في دول مجلس التعاون الخليجي . فضلا عن أن اعتماد الإنفاق العام على العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي يجعل اقتصادات هذه الدول في وضع حرج في فترات تذبذب وعدم استقرار تلك العوائد وهذا ما ينعكس تأثيره على الإنفاق العسكري الذي يعد جزءاً من النفقات العامة لهذه الدول" .

مشكلة البحث

" تعتمد الميزانية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي اعتماداً كلياً على العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط وهذه العوائد عرضه للتقلبات الفجائية تبعاً لتقلبات أسعار النفط (ارتفاعا ، انخفاضاً) وهذا ما ينعكس تأثيره على الإنفاق العسكري الذي يعد جزءاً من النفقات العامة للدولة " .

أسلوب البحث:

" استند البحث إلى أسلوب التحليل النظري والعملي لإثبات صحة الفرضية أو نفيها ".

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث اختص المبحث الأول بدراسة المضامين الاقتصادية للعوائد النفطية والإنفاق العسكري ، أما المبحث الثاني فقد اختص بدراسة سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها في النشاط الاقتصادي ، واختص المبحث الثالث بدراسة العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق العسكري .

المبحث الأول

المضامين الاقتصادية للعوائد النفطية والإنفاق العسكري

أولاً :- ماهية العوائد النفطية :

١- مفهوم العوائد النفطية : بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها ((تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم ، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط ، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد)) (١).

٢- الأهمية الاقتصادية للعوائد النفطية : يعد النفط من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمة . كونه يشكل شريان الحياة الاقتصادية للعديد من الدول ولأهميته أطلق عليه اسم (الذهب الأسود) حيث يوفر قرابة ٤٠% من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم .

وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على العوائد النفطية لتوفير الجزء الأكبر من إيراداتها العامة . وعلى الرغم من تعدد أنواع الإيرادات العامة فيها . وتنوع أساليب تحصيلها واختلاف طبيعتها تبعاً لنوع الخدمة التي تقدمها الدولة والهدف منها . فأن لها ثلاثة مصادر أساسية مهما اختلفت التكوينات الاجتماعية لهذه المصادر وهي (الإيرادات النفطية) . و(الإيرادات الضريبية) (الإيرادات غير الضريبية) وما يهمنا هو الإيرادات النفطية الذي تزداد أهميته في هذه الدول باعتباره المكون الرئيسي لهيكل الايرادات العامة فيها(٢) . لقد أتاحت هذه الايرادات للدول العربية المصدرة للنفط بصورة عامة ولدول مجلس التعاون الخليجي بصورة خاصة فرصاً هائلة للتطور الاقتصادي . إذ استفادت الدول النفطية من الزيادة الهائلة في ايراداتها من العملات الاجنبية . وبذلك تهيأت لها الوسائل اللازمة لتحسين مستويات معيشتها من خلال تنفيذ الخطط والميزانيات وتحقيق أهداف كثيرة تتعلق بالنمو في الدخل والتوزيع . كما أسهمت العوائد النفطية في تحقيق خطوات إلى الامام نحو التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي (٣). اذ ازداد عدد المشاريع الاستثمارية المشتركة مما حقق ترابطاً في المصالح القائمة بين الدول . أضف الى ذلك تحقيق التنسيق والتوافق الممكنين في القوانين والأنظمة والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وازدادت على أثر ذلك صادرات الخدمات والمواصلات والسياحة والمعاملات المالية وكلها قد أفادت الدول النفطية وغير النفطية على حد سواء(٤).

ولبيان الأهمية الاقتصادية للعوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال إبراز نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

تشير بيانات الجدول رقم (١) الى ارتفاع الأهمية النسبية للعوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في دول مجلس التعاون الخليجي عدا دولة قطر الذي انخفضت فيها نسبة المساهمة خلال مدة البحث (٢٠١٠- ٢٠١٥) بسبب تدني الاحتياطي النفطي واعتمادها على الغاز الطبيعي بلغ متوسط المساهمة للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٥) (١٠%) بينما ترتفع نسبة مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الدول الاخرى كالكويت وعُمان ، والسعودية ، والبحرين ، والإمارات إذ

بلغ متوسط مساهمتها للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٥) (٣٨%)، (٣٨%) ، (٣٢%) (١٩%) (١٨%) على التوالي ومن خلال بيانات الجدول رقم (١) يتضح لنا ما يأتي :

أ-تفاوت نسبة مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من دولة إلى اخرى .

ب- ارتفاع نسبة مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي عدا قطر التي كانت نسبة مساهمتها منخفضة بالمقارنة مع الدول الأخرى .

جـ- انخفاض نسبة مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في عامي (٢٠١٤. ٢٠١٥) وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الخام الاسمية . وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين العوائد النفطية والناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي .

بمعنى آخر إن الناتج المحلي الإجمالي هو دالة للعوائد النفطية . وبمعنى أدق : إن النمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي قد تناسب طرديا معً النمو الحاصل في حجم العوائد النفطية المكون الرئيس لمجمل الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي .

جدول رقم (١)

الأهمية النسبية للعوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٠-٢٠١٥) (نسبة مئوية)

السنوات / الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المتوسط (٢٠١٠-٢٠١٥)
الامارات	٦.٥	٢٤.٧	٢٥.١	٢٣.٤	١٨.٢	١٣.٤	١٨
البحرين	١٨	٢١	٢٣.٦	٢١.٩	١٩.٢	٩.٥	١٩
السعودية	٢٥.٥	٤٣.٢	٤١.٨	٢٩.٥	٣٥.١	٢١.٦	٣٢
عمان	٣٦.٧	٥٠.٨	٤١.٩	٤١.٠	٣٧.٧	٢٥.٣	٣٨
قطر	١٦.٤	١٦	١١.٠	٨.٩	١٠.١	٥.٨	١٠
الكويت	٣٤.٥	٤٣.٩	٤١.٨	٤٥.٧	٤٢.٥	٢٣.٦	٣٨

المصدر: احتسبت النسب من الباحثة بالاعتماد على :

– صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢ ، (ابـو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٢) ، ص ٤٠٩ .

– صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦ ، (ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٦ ، ص ٤٧١ .

٣- العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية :

أسعار النفط الاسمية : تؤدي أسعار النفط الخام دوراً حاسماً في تحديد حجم العوائد النفطية ، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية (٥) .

ولغرض متابعة تأثير أسعار النفط على حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن ملاحظة الجدول رقم (٢) الذي يتبين من خلاله ، أهم الارتفاعات والانخفاضات في أسعار النفط الخام خلال المدة (٢٠١٠- ٢٠١٥) ، ومن الجدول يتضح لنا حصول ارتفاعين مهمين في الأسعار ، الارتفاع الأول في عام (٢٠١١) بلغ (٥. ١٠٧) دولار / برميل، واما الارتفاع الثاني فقد حصل في عام (٢٠١٢) وصل السعر الاسمي لبرميل النفط الخام الى (٥. ١٠٩) دولار للبرميل ، لقد كان لهذين الارتفاعين تأثير بالغ في حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي .

جدول رقم (٢)

تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٥)

(دولار/ برميل)

السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي بأسعار ٢٠٠٠
٢٠١٠	٧٧ .٤	٦٥ .٤
٢٠١١	١٠٧ .٥	٨٩ .٦
٢٠١٢	١٠٩ .٥	٩٠ .٢
٢٠١٣	١٠٥ .٩	٨٩ .٢
٢٠١٤	٩٦ .٢	٧٧ .٣
٢٠١٥	٤٩ .٥	٣٩ .٣

المصدر: منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) على الموقع http : // www. Opec . org

ثم انخفضت أسعار النفط بمقدار النصف في الربع الاخير من عام ٢٠١٤ بلغ(٢. ٩٦) دولار / برميل ، وبعد مرور أقل من شهر في عام ٢٠١٥ انخفض(٩%) مرة أخرى ليصل إلى (٥. ٤٩) دولار للبرميل وهبط سعر خام برنت دون ٥٠ دولاراً للبرميل في أوائل يناير / كانون الثاني عام ٢٠١٥ للمرة الاولى منذ عام ٢٠٠٩ ومع انه انتعش قليلاً بعد ذلك فأن المؤشرات تنبئ بأن الاسعار لن تعاود الصعود في أي وقت قريباً ، وشدة الهبوط في أسعار النفط لم يسبق لها مثيل تقريباً. إذ لم يكن أشد منها سوى انهيار عام ٢٠٠٨ حينما هوت الأسعار من(١٤٨) دولاراً للبرميل إلى(٤٠) دولاراً للبرميل ويعزى السبب في انهيار أسعار النفط إلى ثلاثة أسباب رئيسة؛ ففي جانب العرض حدثت زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري وتحول في سياسة منظمة أوبك من استهداف

سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق ومن جانب وفي جانب الطلب تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعاً بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي والجدول الآتي يبين اهم التغيرات في الميزان التجاري النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٥ .

جدول رقم (٣)

الميزان التجاري النفطي والمالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٥

الدولة	التغير في الميزان التجاري النفطي	التغير في الميزان التجاري %الى الناتج المحلي الاجمالي	التغير في التوازن	التغير في الميزان التجاري %الى الناتج المحلي
الأمارات	-٣٩ .٤٤٠	-٩ .٦	-٤١ .٦٥٥	-١٠ .٠
السعودية	-٦٣ .٠٨٢	-٨ .٢	-١٠٣ .١١٤	-٨ .٩
البحرين	-٢٩	-٠ .١	-٢ .٦٠٢	-٧ .٧
عُمان	-١٢ .٢٣٥	-١٤ .٩	-١٢ .٨٦٨	١٥ .٢
قطر	-٨ .٧٤١	%١	-١٩ .١٩٣	-٨ .٩
الكويت	-٣٠ .٠٥١	-١٦ .٢	-٤٠ .٠٥٠	-٢١ .٩

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي ، العدد ٤ ، ٢٠١٥ ، ص٤ .

٢- أسعار النفط الخام الحقيقية : تستخدم دول مجلس التعاون الخليجي الدولار كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها التجارية ، والتي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط . وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة ، عليه فأن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية، أي أن القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المكاسب نتيجة لانخفاض الدولار(٦) . وعلى سبيل المثال قدرت القيمة الحقيقية لسعر (٥. ٤٩) دولار /برميل بحدود (٣. ٣٩) دولار / برميل في عام ٢٠١٥ ((انظر الجدول رقم (٢))) ، ان مثل هذا الفرق في القيمة الحقيقية للسعر يؤثر سلباً على حجم العوائد النفطية الخليجية .

٣-القرار السياسي : ان للقرار السياسي تأثيراً أيضاً على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الاخرى ، وعلى سبيل المثال نجد أن لقرار خفض الإنتاج التي أقرتها منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال عام ٢٠٠١ والتي وصلت في مجملها إلى (٥. ٣) مليون دولار / برميل(٧) . حيث انخفضت الأسعار على أثر ذلك من (١. ٢٧) مليون دولار / برميل عام ٢٠٠٠ إلى حوالي (١. ٢٣) مليون دولار / برميل عام ٢٠٠١ . وهذا ما كان له الأثر في انخفاض حجـــم العوائد النفطية من (٩٠٥. ٣٢٨) مليون دولار عــام ٢٠١٠ إلى (٣٨٨. ٢٥٥) مليون دولار عام ٢٠١٥ في دول مجلس التعاون الخليجي أضف إلى ذلك التدهور المستمر في الوضع الأمني في العراق والتخوف من انقطاع

الإمدادات النفطية ولا سيما بعد التوقفات المستمرة في خطوط الأنابيب بسبب التفجيرات المستمرة . إن مثل هذه الأسباب دفعت الأسعار نحو الارتفاع حيث وصلت في عام ٢٠٠٨ إلى حـوالي (١. ٩٤) مليون دولار / برميل . وهذا ما كان له الأثر في زيادة في حجم العوائد النفطية الخليجية. وعليه فإن للقرار السياسي دوراً في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية .

٤- الاحتياطيات النفطية : يعرف الاحتياطي النفطي ((بأنه كمية الثروة النفطية الموجودة تحت الارض والمكتشفة ، علماً على ضوء المعلومات المتوفرة من عملية البحث في المنطقة موضوع الاستغلال مع امكانية استخراجها بوسائل ومعدات الانتاج المتوفرة والمتاحة))(٨)

ويعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على حجم العوائد النفطية ، حيث أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط الخام . كذلك فان التوسعات التي تؤدي الى اضافة احتياطيات جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير حقول مكتشفة سابقاً ولم يتم استغلالها بالكامل من شأنها أن تؤدي الى ارتفاع في حجم العوائد النفطية . فضلا عن التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول الى طبقات جديدة أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج فإنها تؤدي أيضا إلى زيادة حجم العوائد النفطية ، انظر الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)

الاحتياطي النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٥)

(مليار برميل)

الدول / السنوات	الامارات	السعودية	الكويت	قطر	البحرين	عُمان
٢٠١٠	٩٧.٨٠	٢٦٤.٥٩	١٠١.٥٠	٢٥.٥٠	.١٢.	٥.٥٠
٢٠١١	٩٧.٨٠	٢٦٥.٤٠	١٠١.٥٠	٢٥.٢٦	.١٢.	٥.٥٠
٢٠١٢	٩٧.٨٠	٢٦٥.٩٠	١٠١.٥٠	٢٥.٢٤	.١٢.	١.٥٠
٢٠١٣	٩٧.٨٠	٢٦٥.٨٥	١٠١.٥٠	٢٥.٢٤	.١٢.	١.٥٠
٢٠١٤	٩٧.٨٠	٢٦٦.٥٨	١٠١.٥٠	٢٥.٢٤	.١٢.	١.٥٠
٢٠١٥	٩٧.٨٠	٢٦٦.٥٨	١٠١.٥٠	٢٥.٢٤	.١٢.	١٠.٥٠
نسبة التغير (%) ٢٠١٤- ٢٠١٥	..	..	..	..	..	..

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦، ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٦ ، ص ٤٦٢ .

٥- الطاقة الإنتاجية للنفط :

تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط الخام دوراً مهماً في التأثير على حجم العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط ، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية تنعكس إيجابياً أو سلباً على حجم العوائد النفطية . انظر الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)

إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٥)

(الف برميل)

الدول / السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	نسبة التغير (%) ٢٠١٤-٢٠١٥
الامارات	٢٣٢٤ .٠	٢٥٦٤ .٠	٢٦٥٢ .٥	٢٧٩٧ .٠	٢٧٦٩ .٠	٢٩٧١ .٠	٦ .٣
البحرين	١٨٢ .٠	١٩٠ .٠	١٧٣ .٠	١٩٧ .٠	١٩٩ .٥	٢٠٠ .٩	- .٥ .
السعودية	٨١٦٥ .٦	٩٣١١ .٠	٩٤٦٣ .٤	٩٦٤٠ .٠	٩٧٠١ .٠	١٠١٩١ .٠	٥ .١
قطر	٧٣٣ .٤	٧٣٤ .٠	٧٣٦ .٠	٧٢٤ .٠	٧٠٣ .٠	٦٦٤ .٠	- ٦ .٣
عُمان	٧٥٨ .٣	٧٨٠ .٢	٨١٣ .٢	٨٤١ .٠	٨٥٧ .٠	٩٨١ .١	٤ .٠
الكويت	٢٣١٢ .١	٢٦٥٨ .٧	٢٩٧٧ .٦	٢٩٢١ .٦	٢٨٦٦ .٨	٢٨٥٨ .٩	- .٣ .

المصدر:- التقرير الاقتصادي الموحد لعام ٢٠١٦ ، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٦ ، ص٤٦٤

٦- تطور حجم العوائد النفطية .

لدراسة التطورات والتغيرات التي طرأت على حجم العوائد النفطية الخليجية خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٥) نستعين بالجدول رقم (٦) الذي يشير إلى أهم التطورات والتغيرات التي طرأت على حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي حيث نلاحظ إن حجم العوائد النفطية قد انخفضت من (٩٠٥. ٣٢٨) مليون دولار عام ٢٠١٠ إلى (٣٨٨. ٢٥٥) مليون دولار عام ٢٠١٥ وهذا بفعل الانخفاض الحاد الحاصل في أسعار النفط الخام من (٤. ٧٧) دولار للبرميل عام ٢٠١٠ إلى (٥. ٤٩) دولار للبرميل عام ٢٠١٥ للأسباب السابقة الذكر ، أما بالنسبة إلى أعلى حد وصل إليه حجم العوائد النفطية الخليجية خلال مدة البحث فكانت في عام ٢٠١٢ بلغ (٥٤١,٨٨١) مليون دولار وذلك سبب ارتفاع أسعار النفط في ذلك العام بلغ (٥. ١٠٩) دولار للبرميل

أما أدنى حد وصلت إليه حجم العوائد النفطية فكان في عام ٢٠١٥ بلغ (٢٥٥,٣٨٨) مليون دولار وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى (٥. ٤٩) مليون دولار / برميل ، وفي حالة دول مجلس التعاون الخليجي فنلاحظ إن حجم العوائد النفطية تختلف من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى .

احتلت السعودية المرتبة الاولى في حجم العوائد النفطية بلغ (١٤٠ ,٣٥٨) مليون دولار عام ٢٠١٥ ثم جاءت الامارات بالمرتبة الثانية بلغ (٥٠,٣٤٤) مليون دولار ثم الكويت بالمرتبة الثالثة بلغ (٣٤,٠٨٤) مليون دولار.

جدول رقم (٦)

تطور العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٥)

(مليون دولار)

السنوات / الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الامارات	٥٧,٩٠٠	٨٥,٩٠٠	٩٣,٦١٣	٩٤,٤٩٥	٧٦,٤٤٧	٥٠,٣٤٤
السعودية	١٣٤,٤٢١	٢٨٩,٥١٨	٣٠٧ ,١١٩	٢٣٤,٩٠٦	٢٦٤,٢٠٧	١٤٠,٣٥٨
الكويت	٣٩,٨٢٢	٦٧,٦٨٨	٨٠,٨١٤	٧٩,٦٣٣	٦٩,٦١٢	٣٤,٠٨٤
قطر	٢٠,٥٥٣	٢٧ ,٣٢٨	٢١,٠١٤	١٨,١٦٢	٢١,٥١١	٩,٧٢٨
البحرين	٤,٦٦٤	٦,٣٠٥	٧,٢٦٩	٧,٢١٦	٦,٥٣٤	٣,٠٦٩
عُمان	٢١,٥٤٥	٣٤,٥٣٤	٣٢,٠٥٢	٣٢,٠٩٦	٣٠,٩٠٠	١٧,٨٠٠
المجمــوع	٣٢٨,٩٠٥	٥١١,٢٧٣	٥٤١,٨٨١	٥١٦,٥٠٨	٤٦٨,٧١١	٢٥٥,٣٨٨

المصدر:

١- صندوق النقد العربي وآخرون ،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦" ، (ابو ظبي، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٦)، ص ٤٧١ .

٢- صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢، (ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٢) ، ص٣٨٦ .

ثانياً :- ماهية الإنفاق العسكري

١- مفهوم الإنفاق العسكري

يمثل الإنفاق العسكري الحاجة الأساسية لجميع دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء ، وفقاً للمفهوم التقليدي لبلوغ الأمن والتنمية الاقتصادية وذلك عبر تحقيق الاستقرار لمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وفي حقيقة الأمر لا يوجد تعريف محدد للإنفاق العسكري ، لما يصاحب هذا المفهوم من تعدد في الآراء ووجهات النظر فقد عرفه المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية على أنه ((عبارة عن ميزانيات الدفاع المعلنة من الدولة باعتبارها نفقات دفاعية))[٩] ، في حين يعرف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الإنفاق العسكري على أنه ((عبارة عن معطيات ميزانيات الدفاع مطروح منها قيمة المساعدات الخارجية))[١٠] .

كما عرف حلف شمال الأطلسي الإنفاق العسكري على أنه ((نفقات وزارة الدفاع والوزارات الاخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية بما في ذلك التجنيد والتشييد وشراء اللوازم والمعدات العسكرية))[١١].

وعرف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ الإنفاق العسكري على أنه ((عبارة عن نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم ، فضلاً عن بناء وشراء المواد والمعدات العسكرية))[١٢] .

ويعرف أيضا على أنه ((المقياس العام للتكاليف المالية التي تتكبدها الدولة على نشاطها العسكري))[١٣] .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن يعرف الإنفاق العسكري على أنه ((يشمل كافة نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى التي قد تنفذ بعض المشروعات لصالح القطاع العسكري)) .

٢- مقاييس الإنفاق العسكري

يعد الإنفاق العسكري من المؤشرات الرئيسة التي تعكس الواقع الحقيقي للقوة العسكرية والاقتصادية للدولة وللتعبير عن الإنفاق العسكري هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية لقياسه منها [١٤]:

أ- الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي (GDP) :

يعد هذا المقياس من المقاييس الاكثر شيوعاً واستخداماً مقارنةً بغيره نظراً لأهميته وشموليته إذ يعد أفضل مقياس للموارد الاقتصادية التي تستحوذ عليها الدولة ويقيس هذا المؤشر حجم الثقل الذي يحتله الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، ويعد مثالاً جيداً للمقارنة بين الدول باعتباره مؤشراً لتخصيص الموارد الاقتصادية للدولة .

ب - الانفاق العسكري كنسبة من اجمالي الموازنة الحكومية :

يبرز هذا المقياس أهمية الدفاع بكونه وظيفة تقع على عاتق الدولة وعن الأهمية التي تولها السلطة لهذا القطاع . ويمتاز هذا المقياس بأن المعلومات الخاصة بالنفقات العسكرية متوفرة ولفترات زمنية طويلة لكنها غير كافية للمقارنة بين الدول في ظل ميل الحكومات لرصد نسب عالية من مواردها الاقتصادية في موازنتها الحكومية (١٥).

جـ- الانفاق العسكري كنسبة من الدخل القومي :

يعد هذا المقياس من المقاييس قليلة الاستخدام فهو يعبر عن النسبة المئوية من الدخل القومي المتولد من القطاع العسكري ، فهو مؤشر للموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدولة ويعطي هذا المقياس رؤية أفضل عن الموارد الاقتصادية الحقيقية للدولة ويختلف هذا المقياس عن إجمالي الناتج القومي في أن الدخل القومي لا يدخل في حساباته الضرائب غير المباشرة .

د- نصيب الفرد العسكري من الإنفاق العسكري :

ويعني هذا المقياس بالعلاقة بين عدد منتسبي قوات الدفاع ومقدار الإنفاق ، إذ يعني هذا المقياس بالعلاقة بين عدد منتسبي قوات الدفاع ومقدار الإنفاق العسكري ، والمشاركة العسكرية تعني جميع الافراد المستخدمين في المؤسسة العسكرية من اجمالي عدد السكان ويركز هذا المفهوم على الموارد البشرية في قياس النفقات العسكرية ويقدر من خلال هذا المقياس متوسط حجم الموارد الاقتصادية التي تسخر لخدمة الفرد العسكري . ويستخدم هذا المؤشر في المقارنات الدولية أو للتعبير عن العبء العسكري [١٦].

هـ- نصيب الفرد المدني من الانفاق العسكري :

يعبر هذا المقياس عن القدر الذي يتمتع به الفرد من حماية مقابل تنازله عن الاستهلاك المدني ، ولكن من منظور نقدي أي حجم الاستهلاك الفردي من سلعة الدفاع ومقدار تضحيته بالاستهلاك المدني في سبيل الحصول على الحماية الكافية (١٧).

٣- محددات الانفاق العسكري

هناك مؤشرات كمية عدة يمكننا الاعتماد عليها في معرفة حجم وأبعاد الإنفاق العسكري في أية دولة يمكن إيجازها على النحو الآتي(١٨) :

١- العوامل السياسية وتتمثل فيما يلي:أ- الاستقرار السياسي . ب- طبيعة نظام الحكم .جـ- التكتلات الاقليمية

٢- العوامل الاقتصادية وتتمثل فيما يلي: أ- الموارد الاقتصادية ،ب- مستوى التنمية الاقتصادية ،جـ- المساعدات الأجنبية . د- سعر الصرف . هـ- حجم الموازنة الحكومية .

٣- العوامل الاستراتيجية وتتمثل فيما يلي : أ- الحروب المرتقبة ، ب- الحروب الأهلية ، جـ - النزاعات الاقليمية وسباق التسلح ،د- المساعدات العسكرية

المبحث الثاني

سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها في النشاط الاقتصادي

في ضمن السياسات التي تضعها الدولة لغرض التأثير في الطلب الكلي اتباع سياسة الإنفاق الحكومي (Government penditure) ويعرف الإنفاق الحكومي((بأنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى السلطات المكونة لها بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة)) كما يعرف أيضاً ((بأنه مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة)) [١٩] .

يتضح لنا من خلال هذين التعريفين إن الإنفاق الحكومي يقوم على ثلاثة عناصر هي: إن يكون مبلغ نقدي وان يكون صادراً من الدولة أو إحدى مؤسساتها أو أن يحقق إشباعا أو نفعاً عاماً .

إذ يعد الإنفاق الحكومي المحرك الفعال للنشاطات الاقتصادية كافة فبنموه تنمو الحركة الاقتصادية وبتباطؤه تتباطأ الحركة الاقتصادية بنواحيها كافة .

إن تحقيق التعادل بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية لا يعد أمراً ضرورياً ، طالما كان بإمكان الدولة أن تقوم بالاقتراض ، وفي هذه الأحوال لا يوجد ما يدعو إلى افتراض تحقيق التوازن أو التعادل بين النفقات العامة والإيرادات العامة ، وبما أن سلطة إصدار النقود الجديدة تقع على عاتق الدولة فمن الممكن أن نتصور قيام الدولة بتحقيق عجز مستمر في الميزانية على أن يتم تغطيته عن طريق طبع نقود جديدة .

وبإمكان أية دولة أن تعوض العجز في الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في حالة انخفاض الطلب الكلي عن ذلك المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل، وبالمثل فأن الدولة يمكنها أن تخفض حجم الطلب الكلي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي في حالة زيادة الطلب الكلي عن ذلك المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل .

إن وجود فرق بين المستوى الفعلي للطلب الكلي عند مستوى الدخل الذي يحقق التوظيف الكامل وبين حجم الطلب الكلي هو الذي يحدد الوصول إلى المستوى المذكور ، هذا يعني وجود فجوة ، وهذه الفجوة إما أن تكون فجوة تضخمية(Inflationary gap) في حالة تفوق المستوى

الفعلي للطلب الكلي على المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل ، وبالعكس ستكون هنالك فجوة انكماشية (Deflationary gap).

وقد تكون هنالك صعوبات تعترض عملية التحكم في الانفاق الحكومي منها ان الانفاق العام يمكنه في حدود معينة ان يحل محل الانفاق الخاص ، وهو الامر الذي يترتب عليه اتجاه الطلب الخاص الى الانخفاض في بعض الحالات التي يتجه فيها الانفاق العام الى التزايد .

كما ان تخفيض الانفاق عن بعض الأغراض الاجتماعية قد يؤدي الى تزايد الانفاق الخاص على مثل هذه الاغراض .

وعندما لا يكون بالإمكان تخفيض الانفاق الحكومي في حالة التضخم فأن الحكومة تلجأ الى زيادة الضرائب كوسيلة من وسائل تخفيض حجم الطلب الكلي في حالة الزيادة عن ذلك المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل ، أضف الى ذلك لابد من الأخذ بالحسبان عنصر الزمن ، طالما ان السلطات الحكومية تحتاج إلى وقت كافٍ لغرض تحليل الأوضاع الاقتصادية والتنبؤ بالحالات المستقبلية. ولتصميم وتنفيذ السياسات المناسبة ، وحتى بعد موافقة السلطات التشريعية على التغيرات الضرورية في الإنفاق الحكومي [٢٠] .

إن هيكل الإنفاق الحكومي لعموم دول مجلس التعاون الخليجي ولجميع دول العالم تقريباً يتكون من ثلاثة أبواب رئيسة هي :

١- الإنفاق الجاري
٢- الإنفاق الاستثماري
٣- صافي الاقراض الحكومي

إن الإنفاق الجاري يحتل مركز الصدارة في امتصاص القسم الاكبر من النفقات الحكومية ، اما فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري فأنه مع استمرار النمو وتزايد متطلبات الرفاهية في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي بدأت تظهر النفقات الاستثمارية كأحد المكونات المهمة من النفقات العامة للدولة . وفيما يخص صافي الإقراض الحكومي فهو يتضمن إقراض المؤسسات العامة لضمان استمرارها أو قيامها ببعض المشروعات .

ومن بيانات الجدول رقم (٧) نلاحظ إن هنـــاك زيادة واضحة في حجم النفقات الحكومية في عمـــوم دول مجلس التعاون الخليجي خلال المـــدة (٢٠١١- ٢٠١٥) إذ ارتفعت من (٥٤٩, ٢٥٧) مليون دولار عام ٢٠١١ الى (٥٦٨, ٥٢٧) مليون دولار عام ٢٠١٥ على الرغم من انخفاض أسعار النفط ويعود السبب في هذه الزيادة إلى زيادة كل من الإنفاق الجاري وبخاصة في مجال الرواتب والأجور وفي مجال دعم السلع الغذائية والمشتقات النفطية والإنفاق الرأسمالي .

جدول رقم (٧)

تطور حجم النفقات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)

(مليون دولار)

السنوات / الدولة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المجموع
الامارات	٩٣٥,٧٠	٩٨,٠٣٦	١٠١,٦٦٣	٩٤,٢٩٨	١١١,٩٤٠	٤٩٩,٤٩٧
البحرين	٧,٥٧٤	٨,٦٦١	٨,٩٠٨	٩,٤٢٧	٩,٥٧٩	٤٤,١٤٤
السعودية	٢٢٠,٤٥٣	٢٣٢,٨٨١	٢٤٨,٥٦٠	٢٥٩,٢٤٨	٢٥٣,٤٤٩	١٢١,٤٥٩١
عمان	٢٧,٩٢٧	٣٥,٢٥٤	٣٦,٣٥٨	٣٦,٤٥٤	٣٥,٦٩٣	١٧١,٦٨٦
قطر	٥٢ ,٢٤٠	٥٦,٤٩١	٦٥,٢٢٧	٥٣,٤٤٥	٥٠,٥٧١	٢٧٤,٧٣٧
الكويت	٤٩,٠٠٣	٦١,٦٦٧	٦٨,٧٠٦	٦٩,٦٩٧	٦٦,٣٣٦	٣٢٣,٤٢٨
المجموع	٢٥٧,٥٤٩	٤٩٢,٩٩٠	٥٢٩,٤١٧	٥٢٢,٥٦٩	٥٢٧,٥٦٨	٢,٣٣٠,٠٩٣

المصدر:

١- صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦، (أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٦) ، ص٤٧٧ .

المبحث الثالث

العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي

تعد النفقات العسكرية جزءاً من النفقات العامة في أية دولة وهذا الجزء يختلف من حيث حجمه وأهميته من دولة الى اخرى ومن وقت الى آخر.

ويتم اعتماد هذه النفقات عادة في ميزانية الدولة في إطار الحفاظ على أمن الدولة والدفاع عنها عندما تتعرض الدولة للعدوان أو أي تهديد خارجي محتمل من الأعداء حيث ان هناك نسبة من الإنفاق العسكري تتحدد وفقاً لطبيعة الظروف التي تمر بها الدولة .

وقد استحدث مفهوم جديد استخدم كمسوغ أساسي من الدول الكبرى يقف وراء إيجاد النفقات العسكرية وهو مفهوم حماية مصالح هذه الدول خارج الحدود الإقليمية وذلك عن طريق التدخل في شؤون الدول النامية ومثال ذلك قيام الولايات المتحدة بالاعتداء على العراق في كانون الثاني من عام ١٩٩١ .

غير إنه ومن جانب آخر فأن هناك جملة من المبررات الاقتصادية التي يمكن أن تدرج في ضمن مسوغات النفقات العسكرية وتشمل تعزيز المبتكرات التكنولوجية وتدريب العاملين في القطاع العسكري والذين سينتقلون بوقت لاحق الى القطاع المدني وتعزيز فرص العمل وبناء المؤسسات المحلية وتدعيم الجهد المبذول بجمع الضرائب والتشجيع على الاستخدام المكثف للموارد المتاحة، فضلاً عن أن الصناعات العسكرية يمكن أن تكون محوراً لأنشطة التصنيع .

والأمر يختلف فيما يتعلق بالجوانب المذكورة سابقا من دولة الى أخرى تبعاً لمستوى التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي والظروف الخاصة بالدولة المعنية [٢١].

لقد تطورت النفقات العسكرية في العالم تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية وقد حصل هذا التطور بفعل زيادة النفقات العسكرية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء علماً ان الزيادة التي حصلت في الدول النامية كانت أعلى منها في الدول المتقدمة ولكن هذا لا يعني أن حجم النفقات العسكرية في الدول النامية أكبر مما في الدول المتقدمة بل العكس صحيح . حيث أن الزيادة في حصة الدول النامية مجموعة يكاد يكون تأثيرها بسيطاً في مجمل النفقات العسكرية العالمية إذ إنها ترتبط بشكل مباشر بعلاقات القوى والصراعات الدولية الإقليمية التي تحيط بهذه الدول .

لقد توفرت لدى الدول النفطية القدرة على تمويل النفقات العسكرية بالصورة التي تتفق مع توجهاتها السياسية والستراتيجية من ناحية القدرة على تمويل النفقات العسكرية بالشكل الذي يرتبط بهذه العائدات المالية المترتبة على تصدير النفط .

وتعد الدول الخليجية من بين الدول النفطية التي اهتمت كثيراً بزيادة حجم التخصيصات الموجهة الى القطاع العسكري. وقد كان لهذا الأمر دوافعه ومبرراته وقد تزايدت النفقات العامة بشكل واضح

خلال الحقبة التي عرفت بالحقبة النفطية، ثم بدأت بالتراجع بعد أن أخذت أسعار النفط بالتراجع إلى مستوياتها المنخفضة مقارنة بأسعارها في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات . ولقد تفاوت حجم النفقات العسكرية ما بين الزيادة والنقصان في هذه الدول الا ان الاتجاه السائد لها كان هو التزايد المستمر .

ان التزايد المستمر في حصة النفقات العسكرية من مجموع النفقات العامة في الدول الخليجية له مبرراته التي نذكر بعضاً منها(٢٢) :

١- زيادة العوائد النفطية في هذه الدول قد شجع بشكل أو بآخر على زيادة النفقات العسكرية . عليه يمكن القول بهذا الصدد إن دالة الإنفاق العسكري في هذه الدول كانت تعتمد بشكل مباشر على أسعار النفط وعوائدها النفطية ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً وعلى النحو التالي :

$$ME = F (OP , OR)$$

حيث ان :

ME : الانفاق العسكري

OP : اسعار النفط

OR : العوائد النفطية

٢- ازدياد رواتب القوات المسلحة في هذه الدول ، كذلك توجيه الكثير من النفقات العسكرية للتعاقد على الخدمات الفنية وكذلك توفير الاسكان وتنفيذ البرامج الخدمية الصحية والاجتماعية لمنتسبي القوات المسلحة .

٣- نشوب الحرب بين العراق وايران في عام ١٩٨٠ التي استمرت حتى عام ١٩٨٨ والتهديدات الايرانية المستمرة طيلة هذه الفترة لدول الخليج العربي قد حفزت هذه الدول على تعزيز قدرتها قدرتها العسكرية عن طريق زيادة نفقاتها العسكرية .

٤- مساهمة الدول الخليجية في العدوان الثلاثيني على العراق في عام ١٩٩١ وقد تجسدت هذه المساهمة بتحمل الدول الخليجية للجزء الكبر من تكاليف العدوان على العراق(٢٣) . فقد كانت خسائر الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تتراوح ما بين ٢٠٠ – ٣٠٠ مليار دولار.

ان النفقات العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي وخلال مدة البحث (٢٠١٠- ٢٠١٤) في الجدول رقم (٨) كانت تندرج في ضمن بند (الدفاع والامن القومي) الذي استحوذ على جزء كبير من مجموع النفقات وهذه الحصة وان تبدو منخفضة الا انها في الواقع

جدول (٨)

هيكل التبويب الوظيفي للنفقات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠١٣ – ٢٠١٥)

(نسبة مئوية)

السنوات / الدولة	٢٠١٣					٢٠١٤					٢٠١٥				
	نفقات الخدمات العامة	النفقات العسكرية	النفقات الاجتماعية	النفقات الاقتصادية	نفقات اخرى	نفقات الخدمات العامة	النفقات العسكرية	النفقات الاجتماعية	النفقات الاقتصادية	نفقات اخرى	نفقات الخدمات العامة	النفقات العسكرية	النفقات الاجتماعية	النفقات الاقتصادية	نفقات اخرى
الكويت	١٧,٤	٨,٨	٣٨,١	٢٥,٨	١٠,٤	١٧,٥	٨,٤	٤١,٤	١٠,٨	٢٣,٥	١٤,٢	٧,٩	٤٠,٨	٢٣,٧	٨,٨
قطر	٢٥,٦	١٠,٢	١٦,٨	١,٧	٥,٨	٢٩,٧	١٤,٣	١٠,٨	١,٧	٣,٦	٢٩,٢	١٩,٨	١٠,١	٢,٧	٤,١
السعودية	٢٠,٧	٣٢,٧	٣٨,٠	٩,٠	١,٤	-	-	-	-	-	١٤,٢	٢١,٤	٤٢,٠	١٦,٥	٠,٩
عمان	-	-	-	-	-	-	٤٤,٢	-	-	-	-	٤٣,٩	-	-	-
البحرين	١١,٦	٣١,٢	٤٠,٥	١٦,٥	٠,٢	١٥,٠	٢٧,٨	٤١,١	١٥,٥	٠,٦	١٤,٢	٢١,٤	٤٢,٠	١٦,٥	٠,٩
الأمارات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر :

- صندوق النقد العربي وآخرون ، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦" (ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٦) ص ٤٨٠ .

مرتفعة اذا ما قورنت بأوجه الانفاق الاخرى وتعد هذه الحصة بضمن المستويات المرتفعة إذا ما قورنت بكثير من الدول النامية وقد ظلت أسعار النفط وعوائده المالية العامل المهم في زيادة أو نقصان تخصيصات الموازنة خلال المدة المذكورة . ويلاحظ من الجدول (٨) ان حصة النفقات العسكرية قد امتصت جزءاً مهماً من مجموع النفقات فقد تراوحت ما بين (٩%-٤٣%) خلال مدة البحث في دول مجلس التعاون الخليجي[٢٤] .

وكما يبدو ان حالات الانخفاض في حصة النفقات العسكرية من المجموع الكلي للإنفاق والتي كانت تظهر في بعض الاعوام لا يعود الى انخفاض قيمتها في حجم الموازنة وانما يعزي الى التزايد الكبير الذي حصل في حجم الموازنة بفعل ازدياد العوائد النفطية . عليه يمكن القول ان الزيادة الكبيرة في حجم الموازنة قد تظهر هذه النسب بصورة منخفضة ومن الملاحظ ان حجم النفقات العسكرية قد ارتفعت بشكل واضح وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط وتزايد حجم العوائد النفطية . اما بعد عام ٢٠١٢ فقد تراجع حجم النفقات العسكرية وبشكل واضح وذلك بسبب تراجع حجم العوائد النفطية في حجم الموازنة والناجم عن انخفاض أسعار النفط . وهذا ما يؤكد لنا مدى الترابط الكبير بين الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي والنفقات العسكرية والعوائد النفطية.

لقد وفرت العوائد النفطية صوراً مالية ضخمة لتمويل جميع أوجه الإنفاق العامة في الدول موضوع البحث ، لذلك فقد ارتبط ذلك الإنفاق بصورة مباشرة بتلك العوائد. والموازنة العامة لهذه الدول هي الصورة الأكثر تعبيراً عن ذلك الارتباط .

ان الترابط بين النفقات العسكرية والعوائد النفطية يمكن التعبير عنه من خلال العلاقة [٢٥] :

$$ME = f(OR)$$

حيث ان : ME : العوائد العسكرية وهي متغير تابع .

OR : العوائد النفطية وهي متغير خارجي مستقل .

وعليه فإن حجم العوائد النفطية دالة للنفقات الحكومية ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً بالعلاقة :

$$ME = a\,OR + b$$

حيث أن : a, b ثوابت

a : تمثل ذلك الجزء من الإنفاق العسكري المستقل عن تأثير العوائد النفطية ،

b : يمثل العامل الذي يشير الى مقدار التأثير الذي تمارسه إجمالي العوائد النفطية على الإنفاق الحكومي .

وعلى الرغم من تميز دول مجلس التعاون الخليجي بضخامة نفقاتها العسكرية الا أن كبر ناتجها المحلي الاجمالي أظهر حصة هذه النفقات من الناتج المحلي الاجمالي في نسبة أقل مما هو متصور وهذا ما يظهر لنا الجدول رقم (٩) .

إن حصة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث قد تميزت بالتفاوت من سنة الى اخرى ومن دولة الى اخرى داخل دول مجلس التعاون الخليجي. ويعود السبب في هذا التفاوت إلى ما يعكس حالة التذبذب التي كانت تعاني منها العوائد النفطية الذي وصفت بعدم الاستقرار في الأسواق النفطية من حيث الطلب العالمي على النفط وأسعار النفط، الأمر الذي انعكس على حصة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الإجمالي التي جاءت متذبذبة تبعاً للتذبذب الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي . ان الدليل على الارتباط بين النفقات العسكرية والناتج المحلي الاجمالي هو ان معدلات النمو السنوي للنفقات العسكرية قد جاءت متناسقة الى حد ما مع النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يؤكد حقيقة ارتباط جميع قطاعات الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي وبصورة تامة بالعوائد النفطية ، كما أبرز التحليل العام للسياسة الإنفاقية في دول مجلس التعاون الخليجي بأن الإنفاق على تنمية الموارد البشرية وتنمية الموارد الاقتصادية يأتي من حيث الأهمية بعد الإنفاق العسكري الذي استوعب جزءاً مهماً من الإنفاق الحكومي في إطار سعي دول مجلس التعاون الخليجي لتقوية مؤسساتها العسكرية وحماية مصالحها[٢٦] .

جدول رقم (٩)

حصة النفقات العسكرية من الناتج القومي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٥)

(نسبة مئوية)

السنة / الدول	الإمارات			البحرين			السعودية			عمان			قطر			الكويت		
	حصة النفقات العسكرية GNP	GNP	حصة النفقات العسكرية من GNP	حصة النفقات العسكرية GNP	GNP	حصة النفقات العسكرية من GNP	حصة النفقات العسكرية GNP	GNP	حصة النفقات العسكرية GNP	حصة النفقات العسكرية GNP	GNP	حصة النفقات العسكرية من GNP	حصة النفقات العسكرية GNP	GNP	حصة النفقات العسكرية من GNP	حصة النفقات العسكرية GNP	GNP	حصة النفقات العسكرية GNP
٢٠١٠	١٥.١	٢٨١،٤٩	٠،٠١٥٢	١٩.٦	٢٥٧١٣	٠،٠١١٥	٣٢.٤	٥٢٦،١٢	٠،٠١٢١	٤٠.٨	٥٨٢٤١	٠،٠٢٤	٩.٤	١٢٥١٢٢	٠،٠١٧٥	-	١١٥٣٣١	-
٢٠١١	٩.٢	٣٤٨٥٢٩	٠،٠١٢٩	٣٠.١	٢٩،٤٤	٠،٠١٠٣	٣٢.٧	٩٩٩٥،٧	٠،٠١٤٨	٣٩.٣	٩٧٢٣٨	٠،٠٢٧	١٢.١	١٢٩٨٥٩	٠،٠١٧٠	١٤.٩	١٥٤،٩٤	٠،٠١٩٤
٢٠١٢	٩.٢	٣٧٣٤٣٠	٠،٠١٢٤	٣١.٩	٣،٧٥٩	٠،٠١٠٢	٣٢.٧	٧٣٣٤٥٩	٠،٠١٤٤	٢١.٧	٧٦٣٤	٠،٠١٤٣	١١.٩	١٨٩٤٤٩	٠،٠١٩١	٢٨.٤	١٧٤٩٦٩	٠،٠١٩٢
٢٠١٣	-	٣٨٧١٩٢	-	٣١.٢	٣٢٩،٠	٠،٠٩٤٤	٣٢.٧	٧٤٤٣٣٩	٠،٠١٤٣	-	٧٨١٨٣	-	١٠.٢	٢٠١٨٨٩	٠،٠١٥٠	٨.٨	١٧٤١٧٩	٠،٠١٥٠
٢٠١٤	-	٣٩٤٤٥١	-	٢٧.٨	٣٣٨٥٠	٠،٠٨٢	-	٧٥٣٨٣٢	-	-	٨١٧٤٧	-	١٤.٣	٢١٠١٠٩	٠،٠١٩٨	٨.٤	١٢٢٦٦٥	٠،٠٩١
٢٠١٥	-	٣٧٥ ٢٣٠	-	٢٩.٤	٣٢٢٤١	٠،٠٨١	-	٩٤٩،٠٠٢	-	٤٣.٩	٧،٢٥٥	٠،٠٢٢	١٩.٣	١٩٩٤،٨	٠،٠١١٥	٧.٩	١١٤،٧٩	٠،٠٢٩٤

- غير متوفر

المصدر: احتسب النسب من قبل الباحث بالأعتماد على صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦، (ابو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٦)، ص ٤١٠

الاستنتاجات

١- ان العوائد النفطية الخليجية تدخل في ضمن نطاق العوائد النفطية العربية ، كونها عوائد تحصل عليها هذه الدول مقابل تصدير النفط .

٢- تتأثر العوائد النفطية الخليجية بعدد من العوامل وبشكل يعكس طبيعية العلاقة الطردية بين هذه العوامل من جهة ، وبين حجم العوائد النفطية من جهة أخرى . وهذه العوامل هي ((أسعار النفط الأسمية والحقيقية . وحاجة السوق العالمية . والقرار السياسي ، والطاقة الإنتاجية للنفط ، والاحتياطيات النفطية)) .

٣- خلال مدة البحث (٢٠١٠- ٢٠١٥) ، كان هناك انخفاض واضح في حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ انخفض حجم العوائد النفطية خلال مدة البحث من(٣٢٨ ,٩٠٥) مليون دولار عام ٢٠١٠ الى(٢٥٥ ,٣٨٨) مليون دولار عام ٢٠١٥

٤- هناك علاقة طردية واضحة بين العوائد النفطية والناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي .

٥- هنالك علاقة طردية واضحة بين حجم العوائد النفطية والإنفاق العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي .

٦- خلال مدة البحث كانت هناك زيادة واضحة في حجم النفقات العسكرية .

٧- إن حصة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث كانت متذبذبة من سنة إلى أخرى .

المقترحات

١- العمل على استقرار أسعار النفط الخام في السوق العالمية وذلك من خلال عملية تخطيط الأسعار اقتصادياً لتجنب تعرض هذه الدول إلى التذبذبات في مؤشراتها .

٢- العمل على زيادة نسبة مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع النفطي وتطورها ودعمها بخبرات وتكنولوجيا حديثة .

٣- لابد من توجيه جزء من الإنفاق العسكري المتزايد لخدمة القطاع المدني فعملية الربط بين القطاعين تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي .

٤- إشراك القوة العسكرية في تنفيذ بعض المشاريع التنموية كبناء الجسور والطرق يقلل من التكلفة المادية لتلك المشاريع ويدفع من معدلات النمو الاقتصادي .

٥- بناء قوة عسكرية متينة تحد من الأطماع الخارجية وتحد من هروب رؤوس الأموال وهجرة العقول النيرة في المجتمع ويضاف إلى ذلك أنها تحد من تخفيض الدولة لحجم الإنفاق الاستثماري .

٦- الاعتماد على مصادر أخرى للطاقة غير النفط مثل (الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية) لكون النفط عرضة للتقلبات كالارتفاعات والانخفاضات بسبب تأثره ببعض العوامل التي تحد من إمكانية الاعتماد عليه .

الهوامش

١- د. سمير صارم ، "انه النفط !! الابعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق" ، دمشق ، دار الفكر ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٣ ، ص٣١.

٢- انظر في ذلك :

–د. ابراهيم عبد الحميد اسماعيل ، "توقعات اسعار النفط خلال عام ٢٠٠٠ وما بعده ودور منظمة الأوبك " الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٣.

–جاسم حسين ،" اسباب ارتفاع اسعار النفط الخام " ، مقال منشور على النت

www. Alswaq . net

٣- د. احمد حسين علي الهيتي ، " اثر تقلبات الايرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي واداء الاسواق المالية " ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٤ ، العدد ٧، ٢٠١١ ، ص١٠ .

٤- حميد الجلبي ، " عناصر واستراتيجيات بناء نظام بترولي عالمي جديد " ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (١٨) السنة الرابعة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٣٢ .

٥- د. علي توفيق الصادق ، " التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي" ، ٢٠١٣-٢٠١٤، التقرير الاقتصادي الخليجي ، مركز الخليج للدراسات ، الشارقة ٢٠١٤ ، ص١٧ .

٦- خالد راشد الخاطر ، "تحديات انهيار اسعار النفط والتوزيع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي" ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، ٢٠١٥ ، قطر ، ص .

٧- باهر محمد عتلم ،" المالية العامة ادارتها الفنية وآثارها الاقتصادية "، مكتبة الاداب ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٧٨ .

٨- عبد الكريم صادق بركات وآخرون ،" المالية العامة " ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨٦، ص٦١.

٩- مي محمد احمد زياد ، " جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على اسرائيل – الدول العربية " رسالة ماجستير في الاقتصاد – جامعة الأزهر ، ٢٠١٤ ، ص١٨ .

١٠- مي محمد احمد زياد ، " مصدر سابق "، ص ٣٦ .

١١- الامم المتحدة ، " تقرير الخبراء الحكومين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السباق الدولي الراهن " ، نيويورك ، الامم المتحدة ، ٢٠٠٤ ، ص٤٠ .

١٢- الامم المتحدة ، " تقرير الخبراء الحكومين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السباق الدولي الراهن "، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص٣٥٣ .

١٣- مي محمد احمد زيادة ، " مصدر سابق "، ص٣٨ .

١٤- جاسم ياسين ، " الرقم القياسي للتنمية الصناعية في الوطن العربي ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية" ، المجلد ٧ ، العدد ، ٢٠١١، ص٢١ .
١٥- طلال كداوي ، " الانفاق العسكري الاسرائيلي " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٥٠ .
١٦- حابس عصفور ، " اثر الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٢ ، ص١٦ .
١٧- عبد الجليل المدهون ، " الاتجاهات الدولية للأنفاق العسكري " ، جريدة الرياض ، ٢٢ ، ٢٠١٣ ، ص٩٢ .
١٨- ابراهيم غرايبة ، " كيف تواجه الدول العربية ازمتها الاقتصادية " ، مجلة العرب الدولية ، لندن ، العدد ٥ ، ٢٠١٤ ، ص٥٦ .
١٩- د. طاهر موسى الجنابي ،" دراسات في المالية العامة " ، ط١، بغداد ،١٩٩٥ ،ص٣٠.
٢٠- يعقوب سلمان ، " سياسات استثمار العائدات النفطية ودورها في تعميق تبعية الدول العربية المصدرة للنفط " ، مجلة الاقتصاد العربي ، العدد الاول ، ١٩٨٨، ص٣٣ .
٢١- د. محمد العمادي ، " العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، مجلة فصلية تصدر عن الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، العدد الاول ، ١٩٨٨، ص١٩ .
٢٢- علي مجيد الحمادي ، " النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي " ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص١٩ .
٢٣- حنان عبد الخضر ، " العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق العسكري في دول مجلس التعاون" ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ١٩٩٧ ، ص٢٣
٢٤- حنان عبد الخضر ، المصدر نفسه ، ص٢٣ .
٢٥- حنان عبد الخضر ، " مصدر سابق " ، ص١١٦
٢٦- حنان عبد الخضر ، "مصدر سابق " ، ص١١٥
٢٧- التقرير الاقتصادي العربي الموحد واخرون،" التقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠١٢ " ، (ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٢) ، ص٣٨٦ .
٢٨- التقرير الاقتصادي العربي الموحد واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦ ، (ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٦) ، ص٤٧١ ، ٤١٠ ، ٤٧٧ .
٢٩- منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) على الموقع www. Opec . org
٣٠- تقديرات خبراء البنك الدولي ، العدد ٤ ، ٢٠١٥ ، ص٤ .

المصادر

١- د. ابراهيم عبد الحميد اسماعيل ، " توقعات اسعار النفط خلال عام ٢٠٠٠ وما بعده ودور منظمة الاوبك ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ .

٢- د. احمد حسين علي الهيتي ، اثر تقلبات الايرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي واداء الاسواق المالية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٤ ، العدد ٧، ٢٠١١ .

٣- ابراهيم غرايبة ، " كيف تواجه الدول العربية ازمتها الاقتصادية " ، مجلة العرب الدولية ، لندن ، العدد ٥ ، ٢٠١٤ .

٤- الامم المتحدة ، " تقرير الخبراء الحكوميين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السباق الدولي الراهن " ، نيويورك ، الامم المتحدة ، ٢٠٠٤ .

٥- الامم المتحدة ، " تقرير الخبراء الحكوميين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السباق الدولي الراهن "، نيويورك ، ٢٠٠٣

٦- باهر محمد عتلم ، المالية العامة ادارتها الفنية وآثارها الاقتصادية ، مكتبة الآداب ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٧- جاسم حسين ، اسباب ارتفاع اسعار النفط الخام ، مقال منشور على النت

www. Alswaq . net

٨- جاسم ياسين ، " الرقم القياسي للتنمية الصناعية في الوطن العربي ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية" ، المجلد ٧ ، العدد ، ٢٠١١ .

٩- حميد الجلبي ، عناصر واستراتيجيات بناء نظام بترولي عالمي جديد ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (١٨) السنة الرابعة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ .

١٠- حابس عصفور ، " اثر الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٢ .

١١- حنان عبد الخضر ، "العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق العسكري في اقطار مجلس التعاون الخليجي" ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، (الكوفة ، جامعة الكوفة ، ١٩٩٧) .

١٢- خالد راشد الخاطر ، تحديات انهيار اسعار النفط والتوزيع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، ٢٠١٥ ، قطر .

١٣- د. سمير صارم ، "انه النفط !! الابعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العـــراق" ، دمشق ، دار الفكر ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٣ .

١٤- طلال كداوي ، " الانفاق العسكري الاسرائيلي " ، مـــركز دراسات الوحـــدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧

١٥- د. طاهر موسى الجنابي ،" دراسات في المالية العامة "، ط١ ، بغداد ، .١٩٩٥

١٦- د. علي توفيق الصادق ، "التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي" ، ٢٠١٣-٢٠١٤، التقرير الاقتصادي الخليجي ، مركز الخليج للدراسات ، الشارقة ٢٠١٤ .

١٧- عبد الكريم صادق بركات وآخرون ،" المالية العامة "، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨٦ .

١٨- عبد الجليل المدهون ، " الاتجاهات الدولية للأنفاق العسكري " ، جريدة الرياض ، ٢٢ ، ٢٠١٣

١٩- علي مجيد الحمادي ، النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ .

٢٠- مي محمد احمد زياد ، " جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على اسرائيل – الدول العربية " رسالة ماجستير في الاقتصاد – جامعة الأزهر ، .٢٠١٤

٢١- د. محمد العمادي ، العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث، مجلة النفط والتعاون العربي ، مجلة فصلية تصدر عن الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، العدد الاول ، ١٩٨٨ .

٢٢- يعقوب سلمان ، سياسات استثمار العائدات النفطية ودورها في تعميق تبعية الدول العربية المصدرة للنفط ، مجلة الاقتصاد العربي ، العدد الاول ، .١٩٨٨

٢٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد واخرون،" التقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠١٢ " ، (ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٢) .

٢٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٦ ، (ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٦) .

٢٥- منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) على الموقع www. Opec . org

٢٦- تقديرات خبراء البنك الدولي ، العدد ٤ ، ٢٠١٥ ، ص٤